



Munich Personal RePEc Archive

The Contribution of the Agricultural and Industrial Sectors to Economic Growth and Development in the Palestinian Economy :1968-2012

Abugamea, Gaber

Ministry of Education Higher Education, Gaza, Palestine

31 October 2018

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89793/>

MPRA Paper No. 89793, posted 31 Oct 2018 14:57 UTC

مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في النمو الاقتصادي و التنمية
في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2012

**The Contribution of the Agricultural and Industrial Sectors to Economic
Growth and Development in the Palestinian Economy :1968-2012**

ملخص

تستقصي هذه الدراسة مساهمة كل من قطاعي الزراعة و الصناعة على النمو الاقتصادي و التنمية في فلسطين خلال الفترة 1968-2012. ترسي الدراسة نموذجا يربط بين النمو الاقتصادي تارة و التنمية الاقتصادية تارة أخرى و مساهمة قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة و الصناعة. تستخدم الدراسة طريقة تقدير المربعات الصغرى (OLS) على الفرق الأول للمتغيرات و ذلك بعد أن تبين عدم استقرار المتغيرات ذات العلاقة باستخدام فحص ديكي فولار الموسع (ADF). النتائج العملية للتحليل القياسي تظهر مساهمة أعلى للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي مع أن كليهما يؤثران إيجابيا و على نحو معنوي من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي. على نحو ملحوظ تظهر النتائج أن القطاع الزراعي فقط يؤثر معنويا على التنمية الاقتصادية. في غضون ذلك تبين أن كل من الزراعة و الصناعة هي محددات رئيسة لكل من النمو و التنمية. في ضوء ذلك توصي الدراسة بعدد من السياسات تدفع نحو تنمية فاعلة و متوازنة.

الكلمات المفتاحية: قطاعي الزراعة و الصناعة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، طريقة المربعات الصغرى، فلسطين

Abstract

This study investigates the contribution of agriculture and industry sectors to economic growth and development in Palestine for the period 1968-2012. It sets a modeling connects economic growth once and economic development another one to contribution of the main production sectors, agriculture and industry. Moreover, it employs OLS estimation procedures on First Difference of the involved variables due to nonstationarity of variables in case of using Augmented Dicky Fuller (ADF) tests. Estimation results show that industrial sector is contributing higher than agriculture sector on economic growth though both possessed a significant positive impact on economic growth. Noticeably, we found that only agriculture sector impacted economic development significantly. Meanwhile both sectors jointly are main determinants of economic growth and development. Study recommends a number of policies aiming at pushing towards a balanced effective development.

Keywords: Agriculture & Industry Sectors, Economic Growth, Development, OLS, Palestine

مقدمة

يشكل قطاعي الزراعة و الصناعة المكون الرئيس للقطاع الإنتاجي في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة. و مع استمرار التقلبات في ظروف الاقتصاد الفلسطيني طوال العقود الأربعة الماضية فقد انخفض مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة على نحو لافت ليصل إلى أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2010-2012 مقارنة بأكثر من 40% خلال السبعينيات و الثمانينيات في الوقت الذي هيمن فيه قطاع الخدمات ليجاوز 60% من هذا الناتج خلال العقد الماضي.

وقد لعب القطاع الزراعي الفلسطيني دورا مهما في الحياة الفلسطينية و ذلك مع استهداف الأرض طوال سنوات الاحتلال منذ العام 1967، الأمر الذي زاد من أهمية الحفاظ على الأرض و الاهتمام بالقطاع الزراعي. و من الناحية التاريخية فإن قدرا معتبرا من التكامل عرفته الصناعة الفلسطينية مع القطاع الزراعي. و كنموذج للبلدان النامية فإن التنمية الاقتصادية الفاعلة في الأراضي الفلسطينية تتطلب نهجا تنمويا متوازنا يستهدف دفع عجلة النمو و التنمية في هذين القطاعين معا.

و قد تناولت دراسات عدة و لفترات زمنية مختلفة مراجعة أداء الاقتصاد الفلسطينية و مولية بالاهتمام دور قطاعي الزراعة و الصناعة في التنمية على وجه خاص.

وهذه الدراسة تحاول استقصاء مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في النمو الاقتصادي و التنمية خلال فترة الدراسة. ترسي الدراسة نموذجا يربط بين النمو في النشاط الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و مساهمة القطاعين الزراعي و الصناعة في النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الصدد تتميز الدراسة عن غيرها باستخدامها التحليل القياسي لبيانات فترة زمنية تتجاوز الأربعة عقود. و سترتب الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الثاني يعرض المنهجية و الفرضية و يعلق على بيانات الدراسة. الفصل الثالث يعرض ادبيات الدراسة و الفصل الرابع يعرض و صفاً أهمية قطاعي الزراعة و الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني. و الفصل الخامس يعرض نتائج التحليل العملية. و الفصل السادس يعرض أهم النتائج و التوصيات.

ثانياً: منهجية الدراسة و الفرضية و بيانات الدراسة

2.1- منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهجا قياسيا لاستقصاء اثر كل من قطاعي الزراعة و الصناعة على كل من النمو و التنمية في فلسطين خلال الفترة 1968-2012. و لهذا الغرض استخدم النموذج الذي يربط بين النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي تارة و التنمية الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد تارة

أخرى و كل من مشاركة القطاعين الزراعي و الصناعي، انظر (Sahoo and Sethi, 2012) و (Umaru and Zubairu, 2012).

و يعبر عن هذا النموذج بالمعادلة الآتية:

$$g=f(\text{Agr, Indu.....}) \quad (1)$$

ترمز للنمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP تارة، و للنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDPPC حيث (g)

تارة أخرى.

Agr و indu ترمز لقطاعي الزراعة (Agriculture) و الصناعة (Industry) على التوالي. و قياسيا سيتم تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS) على النحو الآتي:

$$g_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Agrshr}_t + \alpha_2 \text{Indshr}_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث Agrshr و Indshr هي مساهمة القطاع الزراعي و مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و على التوالي.

و α_0 ترمز للمعلمات الانحدارية و ε_t الخطأ العشوائي

و عند التعبير عن المتغيرات لوغارتميا تصبح المعلمات الانحدارية ممثلة لمرونة النمو في النشاط الاقتصادي أو مؤشر التنمية مع كل من مشاركة القطاعين الزراعي و الصناعي على التوالي.

قبل استخدام الانحدار في التقدير للمعادلة (2) استخدم فحص ديكي فولار الموسع (ADF) لفحص استقرار المتغيرات (gdp, gdppc, agrshr, indshr)، (Dicky and Rossana, 1994).

و نظرا لعدم استقرار هذه المتغيرات، انظر الملاحق أ و ب، فقد تم تقدير المعادلة (2) في شكل الفرق الأول كما تظهر في المعادلة التالية:

$$\Delta g_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta \text{Agrshr}_t + \alpha_2 \Delta \text{Indshr}_t + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث Δ الفرق الأول = المتغير في الفترة t - المتغير في الفترة t-1

و في هذه الحالة نتوقع $\alpha_1, \alpha_2 > 0$

و مع احتمال وجود ظاهرة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ببيانات السلسلة الزمنية للمتغير التابع فقد عالجت الدراسة ذلك بادخال المتغير (ari) و ذلك للحصول على نتائج تقدير أفضل، انظر (Lilien, 1998)

و مع وجود تغير بنبوي واضح في متغير مساهمة القطاع الزراعي، فقد تم إدخال متغير وهمي منذ نهاية التسعينيات (Dum1990s) يأخذ القيمة (1) لهذه السنوات و القيمة (0) للسنوات السابقة، الأمر الذي يتوقع أن يحدث تحسنا في نتائج تقدير معادلة الانحدار، انظر (Gujarati, 1995).

2.2- فرضية الدراسة

تقيم هذه الدراسة الفرضية الرئيسية القائلة بأن القطاع الزراعي لم يعد ذي تأثير معنوي على النمو و التنمية مقارنة بالقطاع الصناعي في مقابل الفرض البديل القائل بمعنوية تأثير كليهما.

2.3- بيانات الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة 1968-2012 المشمولة بالدراسة. واستخدمت البيانات لمتغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي للفرد و مشاركة قطاعي الزراعة و الصناعة بالأسعار الثابتة. بيانات الفترة 1968-1992 أخذت من البنك الدولي (1993)، و بيانات الفترة 1993-2012 أخذت من الإحصاءات الفلسطينية. كما تم الاستعانة ببيانات (UNCTAD, 1996) في العرض الوصفي لأهمية قطاعي الزراعة و الصناعة. و الفصل التالي يعرض أدبيات الدراسة.

ثالثا: أدبيات الدراسة

تناولت دراسات عدة حديثا مناقشة اثر الزراعة أو الزراعة و الصناعة أو الزراعة وقطاعات أخرى على كل من النمو و التنمية. و قد جاء هذا الاهتمام على نحو رئيس لاستقصاء اثر انخفاض مشاركة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي من جهة أو بالسعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في ضوء العلاقات التداخلية و التكاملية بين هذين القطاعين من جهة أخرى. و من هذه الدراسات:

(Sahoo and Sethi, 2012) بعنوان استقصاء اثر القطاع الزراعي و الصناعي على النمو الاقتصادي في

الهند

استقصت هذه الدراسة اثر كل من الزراعة و الصناعة على النمو الاقتصادي في الهند. استخدمت الدراسة منهجا قياسيا في التحليل باستخدام طريقة الانحدار (OLS) في تحليل العلاقة بين النشاط الاقتصادي من جهة و إنتاج كل من قطاعي الزراعة و الصناعة من جهة أخرى بالإضافة لعدد من المتغيرات الكلية. كما عاودت الدراسة فحص العلاقة بين معدل الدخل الفردي للناتج القومي الإجمالي و نفس المتغيرات المستخدمة في معادلة النشاط الاقتصادي. أظهرت هذه الدراسة أن كلا من الزراعة و الصناعة محددات فاعلة في تحديد النمو الاقتصادي في

الوقت الذي تعتبر فيه الزراعة فقط عاملاً فاعلاً في التنمية في حالة الهند. كما ووجدت الدراسة أن أثر الصناعة على النمو الاقتصادي كان أكثر منه في حالة أثر القطاع الزراعي على النمو خلال فترة الدراسة. و قد أوصت الدراسة بالتنمية تركز على تنمية كل من القطاعين في نفس الوقت.

(Umaru and Zubairu, 2012) بعنوان التحليل العملي لمساهمة القطاع الزراعي و النفط لكل من النمو الاقتصادي و التنمية في الاقتصاد النيجيري 1960-2010

استقصت هذه الدراسة اثر مساهمة القطاع الزراعي مقارنة بمساهمة قطاع النفط على النمو و التنمية في الاقتصاد النيجيري. و قد استخدمت هذه الدراسة أيضا طريقة الانحدار (OLS) للتحليل القياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنشاط الاقتصادي و مساهمة كل من قطاعي الزراعة و النفط لهذا النشاط، أي القيمة المضافة لهذين القطاعين. و قد خلصت الدراسة على النتيجة بأن القطاع الزراعي قد ساهم على نحو أكبر ايجابيا على النمو و التنمية. و أوصت الدراسة بتكثيف الجهود لزيادة مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، و ذلك بتحسين الإنفاق على هذا القطاع لدفع النمو قدماً، و هو القطاع القادر على إحداث تغيير في مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في حالة نيجيريا حيث هو المساهم الرئيس في النشاط الاقتصادي.

(Wang, 2010) بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو في القطاع الزراعي في الصين

تناولت هذه الدراسة بالتحليل القياسي العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو في القطاع الزراعي في الصين. أشارت الدراسة إلى أنه رغم انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي و بشكل معنوي طوال الوقت إلا أن النمو في القطاع الزراعي ظل في اتجاه تزايد مع حذف مؤشر الأسعار. كما و ظل هذا القطاع سوقاً مهماً للصرف الاحتياطي، و كان عاملاً مهماً للتحويل و العمالة و شكل إنتاجاً مهماً مساهماً للقطاعات غير الزراعية. و قد عاد القطاع الزراعي قوة رائدة غير مستبدلة تحتاجه مرحلة التصنيع الصيني. و خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي على نحو قوي لا يحتاج بالضرورة إلى معدلات عالية من النمو في القطاع الزراعي. و في هذا الاتجاه حول أثر الزراعة و الصناعة كأهم القطاعات الإنتاجية على النمو و التنمية الاقتصادية أشار عدد من الدراسات إلى أهمية هذين القطاعين في الحالة الفلسطينية.

UNCTAD, 1993 بعنوان القطاع الزراعي في الضفة الغربية و قطاع غزة

أشارت هذه الدراسة إلى الأهمية المميزة للقطاع الزراعي لحياة الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة. و هذه الأهمية في الوقت الذي انعكست في العديد من المؤشرات كمساهمة الزراعة في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي و بمساهمتها في كل من العمالة و التجارة الخارجية فإنها تمتد إلى أبعد من ذلك في الوقت الذي يعايش الفلسطيني معركة البقاء وسط المخاطر التي تتهدد الأرض في ظل الاحتلال.

و في هذا الصدد أشارت الدراسة إلى العديد من المضامين الاقتصادية و الإستراتيجية للقطاع الزراعي، خاصة المساهمة بالأمن الغذائي، باعتباره قطاعا رائدا في عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

UNCTAD, 1996 بعنوان آفاق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، الاستراتيجيات و السياسات

إعادة البناء و التنمية

أشارت هذه الدراسة أنه لتصحيح الاختلال البنيوي في الاقتصاد الفلسطيني فإنه من الملح بالمرحلة الأولى بعد البدء بتطوير البنية التحتية المادية و بناء المؤسسات و تهيئة البيئة القانونية التوسع في القطاع الزراعي. و يبرز هذا الاهتمام بالقطاع الزراعي للحاجة إلى زيادة المعروض من السلع للاستجابة للطلب المتزايد مع تزايد الدخل و السكان. أما زيادة الدخل فهي الناتجة من الإنفاق على البنية التحتية و المؤسسات، أما زيادة السكان فهي الناتجة من الزيادة الطبيعية للسكان و التدفق المتوقع من العائدين من الخارج. و في هذه الحالة فإن عدم توفير الغذاء على نحو كاف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار و من ثم يعيق التوسع للقطاع الخاص. إضافة لما تقدم فإن القطاع الزراعي في هذه المرحلة من إعادة البناء سيكون القادر على استيعاب جزءا مهما من العمالة المتعطلة خاصة الذين اعتادوا العمل في الزراعة في إسرائيل و لا يملكون مهارات أخرى. و أشارت الدراسة إلى أنه مع استكمال المرحلة الأولى من إعادة البناء و التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع البناء و تستكمل بالتوسع في القطاع الزراعي فإن المرحلة الثانية يتوجب أن تركز على قطاع الصناعة و تتطلب تطويرا مكثفا في القطاع الصناعي يهدف إلى زيادة الإنتاجية. و سيكون الهدف الرئيس لهذه المرحلة هو التحول البنيوي الذي يقود إلى التعديل القطاعي و الذي سيؤدي إلى مضاعفة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. كما و أشارت الدراسة إلى ضرورة وجود نوع من العلاقة المستقرة بين القطاعين تلزم لنموهما معا فتسويق المنتجات الصناعية يحتاج إلى دخول كافية بالقطاع الزراعي تمكن من شراء المنتجات الصناعية، و زيادة الإنتاجية و الدخل بالقطاع الزراعة يحتاج مساهمة فاعلة للصناعة في الطلب على منتجاتها و بالتأثير بمدخلاتها.

Mansour, 2012 بعنوان الأثر ألتدخلي للمعونة على القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد أوسلو

أشارت هذه الدراسة إلى التدهور في أداء القطاع الزراعي منذ منتصف التسعينيات في أعقاب تدفق المساعدات الدولية تزامنا مع اتفاقية أوسلو. وفي هذا الصدد أشارت الدراسة إلى أن اتجاه مساعدة المانحين و المنظمات غير الحكومية للقطاع الزراعي كان يوجه المزارع الفلسطيني للإنتاج التجاري بغرض التسويق الخارجي و لسلع معينة مدرة للدخل مقارنة بالمجتمع الزراعي الفلسطيني الذي كان يهتم بالاكفاء الذاتي للمزارع و المجتمع و يراعي الظروف المحلية و البيئة. كما و أشارت الدراسة إلى أن الجهات المانحة دفعت السلطة الفلسطينية لتبني سياسات تجارية ليبرالية أدت إلى تدفق السلع الغذائية الرئيسية من خلال الواردات، و بذلك تركت المزارع في وضع تنافسي صعب في السوق المحلية.

و عليه فإن الدراسات المتقدمة و التي تناولت إبراز أهمية القطاع الزراعي في فلسطين تعطي أهمية إستراتيجية للقطاع الزراعي تجمع بين تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي و الدور الريادي مع القطاعات الأخرى خاصة الصناعة و تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.

و في ظل هذه الخلفية فإن هذه الدراسة تستقصي من الناحية العملية أثر كل من قطاعي الزراعة و الصناعة على كل من النمو الاقتصادي و التنمية. و هي تمهد لذلك بإبراز أهمية هذين القطاعين في الاقتصاد الفلسطيني في الفصل التالي.

رابعاً- أهمية قطاعي الزراعة و الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني

مر قطاعي الزراعة و الصناعة في الأراضي الفلسطينية بالعديد من التغيرات البنوية و التقلبات طوال العقود الأربعة الماضية، الأمر الذي عكس أثاره في مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي و العمالة و التجارة الخارجية خلال هذه الفترة.

و بتسليط الضوء على مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي و في العمالة في هذه الدراسة و خلال فترة الدراسة تبين أن هذه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من حوالي 45 % في العام 1980 إلى ما دون 20 % للفترة 2010-2011 ، و في العمالة انخفضت المساهمة من حوالي 64 % في العام 1975 إلى حوالي 20 % للفترة 2010-2011 .

وجداول (1) يظهر مدى التفاوت في مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و العمالة خلال فترات عدة.

جدول(1): مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة

السنوات	1975	1980	1991	1995-1999	2002-2004	2005-2008	2010-2011
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي % GDP							
الزراعة	29.6	38.4	33.6	13.8	8.3	5.3	4.5
الصناعة	8.2	6.8	8.8	14.1	16.9	14.9	12.8
المساهمة في العمالة %							
الزراعة	44.1	37.0	27.7	12.7	15.5	14.9	11.4
الصناعة	20.1	24.0	16.5	16.8	12.7	12.5	9.7

المصدر: (UNCTAD, 1996) و (BCBS) للسنوات 2002 – 2011

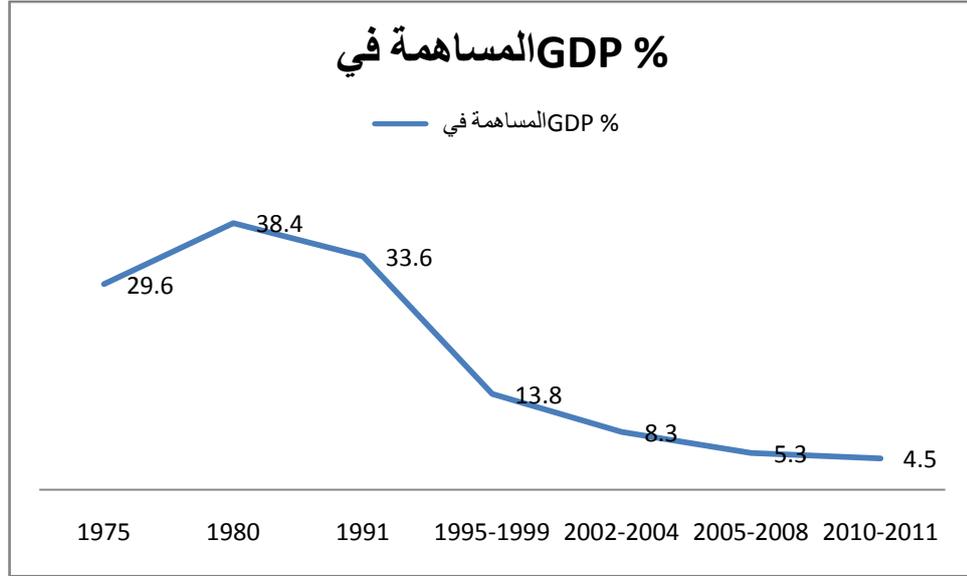
و أهم ما يلاحظ في هذا الجدول بما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

ظلت مساهمة القطاع الزراعي مساهمة فعالة حتى مطلع التسعينيات، و قد بلغت ذروتها حين وصلت إلى ما يقارب من 40% في العام 1980 . في الفترة منذ سني الاحتلال الأولى و حتى مطلع الثمانينيات كان القطاع الزراعي في الضفة الغربية و قطاع غزة في وضع أفضل، فالوضع الإقليمي سمح بتدفق الصادرات الزراعية إلى الأردن و عبر الأردن، كما لم تكن مشكلة المياه قد تفاقمت بعد، و وكذلك الأمر بالنسبة لتأثير الاستيطان. تبعت هذه الفترة مرحلة تراجع في أداء القطاع الزراعي لعوامل عدة منها سيطرة إسرائيل على الموارد المائية و تحول جزء من العمالة إلى العمل في إسرائيل و توسع نشاط الاستيطان خاصة في الضفة الغربية. كما لم يعد وضع السوق في الجوار الإقليمي مفتوحاً أو ميسراً خاصة منذ حرب الخليج الأولى. مع هذا و ضمن العلاقات التكاملية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة و إسرائيل بدأت الصادرات الزراعية تتجه على إسرائيل أو عبر إسرائيل (UNCTAD, 1993).

شهدت اقتصاديات الأراضي الفلسطينية تغير بنويًا ملحوظًا منذ منتصف التسعينيات مع قيام السلطة الفلسطينية عقب أوسلو . و قد ترتب على هذا الوضع ترسيخ واقع الفصل بين الأراضي الفلسطينية و إسرائيل. و قد لعبت عدة عوامل دورًا في تقليص دور الزراعة في النشاط الاقتصادي للسنوات منذ منتصف التسعينيات. فقد اشتغل جزءًا معتبرًا من العمالة في أجهزة السلطة المدنية و الأمنية و جزءًا معتبرًا في حركة البناء و الأعمار. كما لعبت الإغلاقات المتكررة و تحكم إسرائيل في المعابر دورًا رئيسًا في عرقلة حركة التصدير للإنتاج الزراعي. كما اشتدت وتيرة الاستيطان في أجزاء واسعة من الضفة الغربية. و ظلت إسرائيل تسيطر على معظم الموارد المائية خاصة في الضفة الغربية. كل هذا لعب دورًا في أداء القطاع الزراعي حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما متوسطه 13.8 % خلال السنوات 1995 - 1999 ، (UNCTAD, 1996) .

و منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000 و مع الشروع في بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية و التضييق على سكان الأغوار و عرقلة الحركة داخل الضفة الغربية و قطاع غزة، ومع الاعتداءات على الأراضي الزراعية بالتخريب و التجريف و قطع أشجار الزيتون أو المصادرة في الضفة، و تقييد حركة الصيد في قطاع غزة. و مع قلة فرص التصدير مع إغلاق المعابر الخارجية، و في ظل عدم وجود أو أعمال سياسات فاعلة لدعم و لحماية القطاع الزراعي، و في ظل النمو السكاني المضطرب و استنزاف الأراضي الزراعية لأغراض المساكن و المنشآت و الطرق، كل هذا ساهم في تراجع أداء هذا القطاع في هذه الفترة حتى وصلت مساهمة القطاع الزراعي إلى ما دون 5 % في العام 2012، (ابو جامع، 2008).

شكل (1) يظهر التفاوت في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي GDP .



شكل (1): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

2- الصناعة

ظلت مساهمة قطاع الصناعة للأراضي الفلسطينية ضئيلة و دون 10 % من الناتج المحلي الإجمالي منذ بدء الاحتلال و حتى مطلع التسعينيات. و في واقع الأمر كانت الصناعة الفلسطينية ضعيفة في مقدراتها من حيث إمكانياتها الرأسمالية أو قدرتها التشغيلية ، و هي إما ذات طابع حرفي أو تعمل ضمن العلاقة التكاملية أو التعاقد بالباطن مع الصناعة الإسرائيلية خاصة في صناعات المنسوجات و الأخشاب و البناء.

واجهت الصناعة الفلسطينية خلال هذه الفترة العديد من القيود من قبل الاحتلال و التي حدثت من تطورها خاصة مع حرص سلطات الاحتلال على بقاء الأراضي الفلسطينية المحتلة سوقا للمنتجات الإسرائيلية ، انظر (ابو الشكر، 1990) و (عكاشة و أبو ظريفة، 1992) و (Naser, 2002).

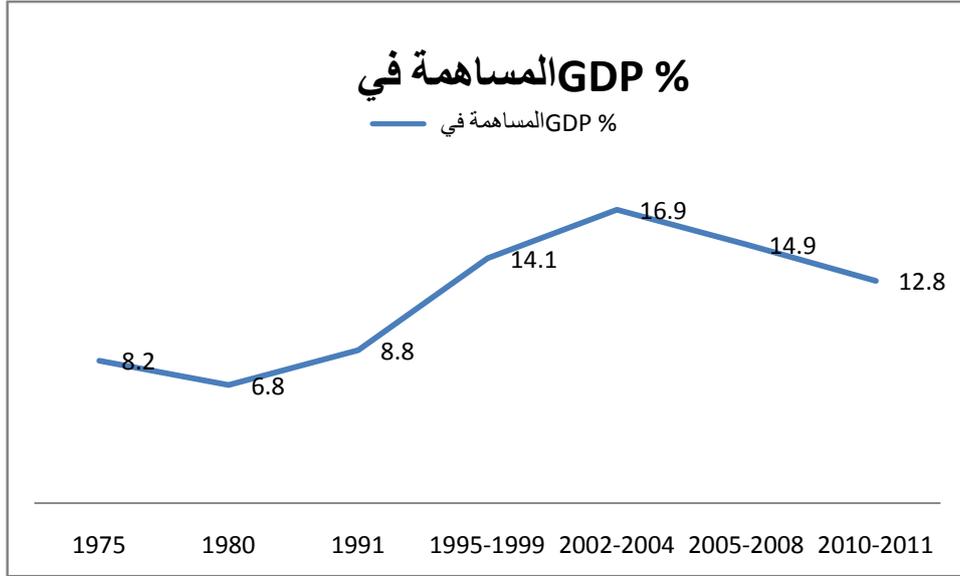
و تزامنا مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى خلال السنوات 1988-1992 لوحظ تحسن في أداء الصناعة المحلية حيث ساهمت المقاطعة للبضائع الإسرائيلية في حينه في تشجيع قيام و تطور صناعات محلية. و برغم ذلك فإن هذه الصناعات المحلية لم تحرز تطورا معتبرا و ذلك بسبب استمرار القيود الإسرائيلية و التي لم تمكن الصناعة الفلسطينية من الحصول على المواد الخام أو تصدير منتجاته في الوقت الذي تريد، انظر (عبد الرازق و مكحول، 1998).

و مع منتصف التسعينيات و قيام السلطة الوطنية الفلسطينية و مع تحسن في الأجواء في حينه، حيث تحسنت البيئة الاستثمارية و البنية التحتية، تحسن أداء القطاع الصناعي و وصلت مساهمته ما يقارب 15 % من الناتج المحلي الإجمالي. و قد تعززت هذه المساهمة مع التطور العمراني و النمو السكاني و مع تكرار الاغلاقات، الأمر الذي أدى لحد ما إلى تعزيز تطور صناعات محلية. وازدادت هذه المساهمة لتصل إلى 16 % في العام 1999 . و حافظت الصناعة في الأراضي الفلسطينية على نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تصل 15% خلال الفترة 2005-2008، و مع أداء أفضل في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، انظر (نوفل، 2001) و (ابو جامع، 2008).

وقد شهدت الفترات الزمنية منذ انتفاضة الأقصى في العام 2000 عددا من الأحداث أدت إلى ضعف واضح في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني. فبينما اشدت أثر الحواجز و تقطيع أوصال المناطق في الضفة الغربية فإن استهداف إسرائيل للورش و المنشآت الصناعية ظل مستمرا خلال هذه الفترات. و اشدت استهداف المنشآت في قطاع غزة خلال حربي 2008 و 2011. هذا الوضع انعكس أثره في انخفاض مساهمة الصناعة في النشاط الاقتصادي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ليصل إلى 12.8 % في الأعوام 2010-2011 .

و في ظل آثار العدوان على الصناعة الفلسطينية و ضعف مقدراتها و استمرار القيود على المعابر و مع تدفق البضائع المستوردة خلال السنوات الأخيرة فقد تراجع أداء القطاع الصناعي على نحو ملحوظ. فقد شكل تدفق البضائع المستوردة من الخارج سواء إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل أو عبر الأنفاق من مصر إلى قطاع غزة عائقا أمام استمرار أو تطور عددا من الصناعات المحلية. و قد تنادت أصوات عدة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة تدعو لحماية المنتجات المحلية سواء على المستوى الحكومي أو الأهلي. و في هذا الصدد أشارت العديد من المقالات إلى الأضرار التي لحقت بصناعة الملابس و الأحذية خاصة مع إغراق الأسواق بالبضائع الصينية.

و شكل (2) يظهر التفاوت في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي GDP .



شكل (2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

و أهم ما يلاحظ في هذا الجدول بما يتعلق بالمساهمة في العمالة:

1- الزراعة

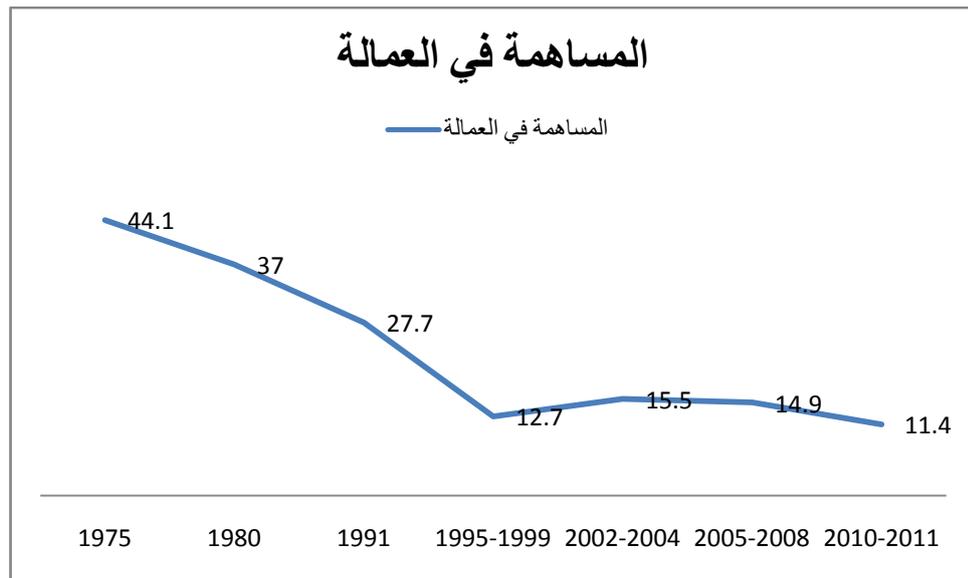
ساهم القطاع الزراعي بشكل فاعل في العمالة حتى منتصف السبعينيات حيث تجاوزت هذه المساهمة 44 % من العمالة الكلية في الضفة الغربية و قطاع غزة، و يعزى ذلك لوضع أفضل مر به القطاع مع فرص أتاحت للتصدير أذاك على الأردن أو عبرة إلى بلدان أخرى. و قد تبع هذه الفترة مرحلة تراجع في استيعاب العمالة الفلسطينية و يعزى ذلك للتحويل على العمل في إسرائيل و الذي زاد مع ترسخ العلاقة مع إسرائيل في ظل الاحتلال، فقد انخفضت هذه المساهمة لتصل إلى 37 % من العمالة الكلية في العام 1980.

ظل حجم العمالة الزراعية معتبرا خلال سنوات الانتفاضة الأولى 1987-1991 حيث بلغ ما يقارب 28 % من حجم العمالة الكلية، و حيث شهدت سنوات نهاية الثمانينيات اتجاه الصادرات الزراعية إلى إسرائيل أو عبر إسرائيل للخارج.

مع قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 و ما تبعها من تغيرات بنيوية في الاقتصاد و مع تكرار الاغلاقات و انعكاساتها السلبية على حركة الصادرات الزراعية و اتجاه قدر معتبر من العمالة نحو قطاع البناء و الوزارات

الحكومية فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في العمالة حتى بلغت فقط ما يقارب 13 % من العمالة الكلية مع نهاية التسعينيات.

و عقب اندلاع انتفاضة الأقصى وتقلص حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل لحد كبير لوحظ ازدياد مساهمة القطاع الزراعي في العمالة الكلية حيث وصلت هذه المساهمة إلى ما يقارب 16 % خلال السنوات 2002-2004 و حوالي 15 % خلال السنوات 2005-2008. و مع استمرار الظروف الصعبة التي يواجهها القطاع الزراعي منذ انتفاضة الأقصى و مع تفاقم الأضرار مع الاعتداءات في الضفة الغربية و استمرار الحصار و التدمير بالمزارع بقطاع غزة، فقد أدت كل هذه العوامل لضعف أداء القطاع الزراعي حتى انخفضت مساهمته في العمالة لتصل إلى 11.4 % للأعوام 2010-2011.



شكل (3): مساهمة القطاع الزراعي في العمالة

2- الصناعة

ظلت الصناعة الفلسطينية حتى منتصف السبعينيات ذات طابع حرفي أو ذي علاقة بالقطاع الزراعي. و كانت مساهمتها معتبرة و تشكل حوالي 20 % من العمالة و ذلك مقارنة بمساهمة القطاع الزراعي.

و مع مرور سنوات الاحتلال حدث تغير في طبيعة الصناعات الفلسطينية حيث زاد نشاط الصناعات ذات العلاقة التكاملية مع الصناعات الإسرائيلية مثل صناعات الملابس و النسيج و الأثاث و الصناعات الإنشائية و غيرها. و ترتب على ذلك زيادة نسبة العمالة في الصناعة مقارنة في بفترة السبعينيات حتى وصلت إلى 24 % في العام 1980.

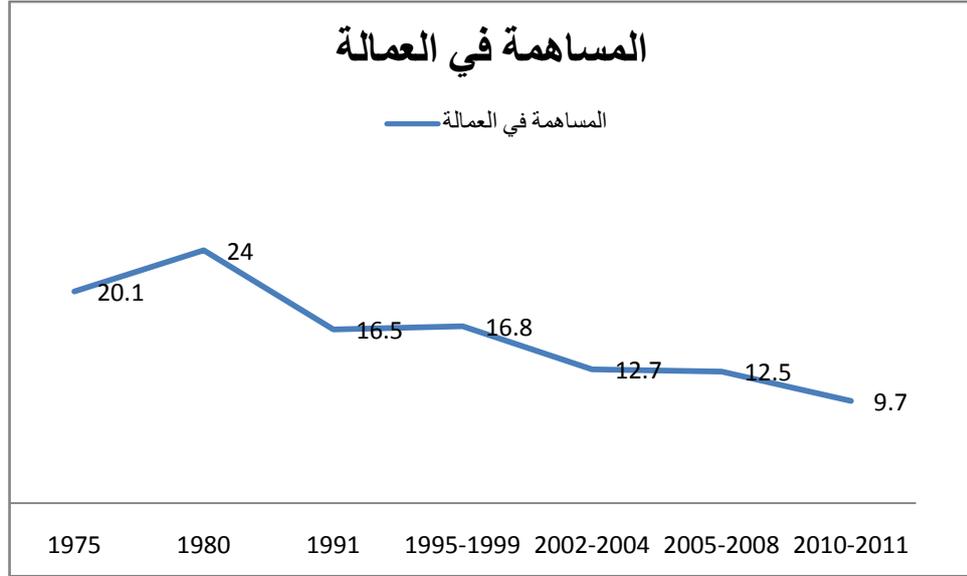
و مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى و بعد التقطع في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل قلت مساهمة الصناعة في العمالة حتى وصلت إلى ما يقارب 17 % من حجم العمالة في العام 1991.

و خلال الفترة 1995-1999 و مع قيام السلطة الفلسطينية و حدوث بعض التحسن في الظروف الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية حدث بعض التطور في الصناعة الفلسطينية و زادت مساهمتها في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي ، و قد نتج عن ذلك أن وصلت مساهمتها إلى ما يقارب 17 % من العمالة الكلية، انظر (ابو جامع، 2008) و (مكحول، 2003).

و منذ انتفاضة الأقصى في العام 2000 و ما تبعها من أحداث صعبة مرت بها الأراضي الفلسطينية و منها عرقلة الحركة على الطرق في الضفة الغربية و قطاع غزة و إغلاق المعابر بين قطاع غزة و العالم الخارجي و العدوان المتكرر على قطاع غزة، و مع تراجع دور الصناعة في النشاط الصناعي، فقد تراجعت مساهمة الصناعة في العمالة حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في السنوات 2010-2011 و هو حوالي 10% من حجم العمالة.

و عليه يتضح مما سبق أن أداء قطاعي الإنتاج الرئيسيين في الاقتصاد الفلسطيني تأثراً بعوامل و صدمات خارجية عدة خلال فترة العقود الأربعة الماضية. و في الوقت الذي كان المناخ السياسي الاقتصادي الإقليمي ايجابياً حتى منتصف السبعينيات خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، فإن الفترات اللاحقة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى و حتى الآن ، و مع قلة فرص التصدير ظل الوضع الذي يواجه القطاع الزراعي صعباً.

و بالنسبة للصناعة الفلسطينية فإنه باستثناء الفترة 1995-1999 حيث واجهت ايجابية الظروف فقد واجهت ظروفًا صعبة و منها التقييد خلال فترة الاحتلال و استمرار الحصار و الاغلاقات و تقطع الطرق منذ قيام السلطة الفلسطينية.



شكل (4): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة

و مع تأثر القطاعين بسياسات الاحتلال و عدوانه طوال الفترة فقد تضرر القطاعان أيضا من انعدام منظومة من السياسات التي تحدد مشاكل القطاعين و تحاول حلها أو التخفيف منها، و ذلك لتعزيز صمودها و للتخفيف من التشوه الهيكلي في الاقتصاد و الذي نتج عنه هيمنة قطاع الخدمات و صعوبة وضع المنتجات المحلية، الأمر الذي سيشترك أثاره على مستقبل التنمية الفلسطينية.

و الفصل التالي يعرض أهم نتائج التحليل العملية لمساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في النمو الاقتصادي و التنمية.

خامساً: نتائج التحليل العملية

و تشمل نتائج تقدير معادلة النمو و معادلة التنمية كما تظهر في المعادلة (3):

جدول (2): معادلة انحدار النمو

Results of Growth OLS Regression Equation

Dependent variable, Δgdp

Explanatory Variables	OLS estimation		
	(1)	(2)	(3)
constant	0.0149 (0.0097) (1.5282)	0.01584 (0.0072) (2.1934)*	0.0068 (0.0088) (0.7739)
$\Delta agrshr$	0.1927	0.1883	0.2018

	(0.0417) (4.6229)*	(0.0415) (4.5349)*	(0.0412) (4.8963)*
Δ indshr	0.5325 (0.0463) (11.5008)*	0.5269 (0.0459) (11.4788)	0.5323 (0.0446) (11.9311)*
Dumy90s	—	—	0.0231 (0.0136) (1.6535)
ar(3)	—	0.3915- (0.1556) (2.5163-)	0.4012 (0.1548) (2.5911-)
Diagnostic Statistics			
R ²	0.7674	0.8041	0.8106
F	67.0186	50.6085	40.6152
Dw	2.3	2.2	2.3
Se	.0598	0.0572	0.0558
N.o.B	44	41	41

تظهر نتائج تقدير معادلة انحدار النمو في جدول (2) اثر معنويا لكل من قطاعي الزراعة و الصناعة على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي. كما و يلاحظ أثرا اكبر للقطاع الصناعي على النمو الاقتصادي و ذلك مقارنة بالقطاع الزراعي. و في الوقت الذي تؤدي زيادة 100 % في نمو القطاع الزراعي إلى 19 % فقط في نمو النشاط الاقتصادي فإن 100 % في نمو القطاع الصناعي تؤدي 53% في نمو هذا النشاط.

كما و يظهر النموذج (1) بالعمود الثاني بالجدول قوة تفسيرية عالية لمعادلة الانحدار من خلال قيمة $R^2=(0.76)$ حيث تشرح المتغيرات التفسيرية حوالي 76 % من التغيرات في النم الاقتصادي. و عند الانتقال إلى النموذج(2) في العمود بالجدول حيث أضيف المتغير (3) ar لمعالجة الارتباط الذاتي فإنه يظهر تحسنا في أداء النموذج كما يظهر من خلال القوة التفسيرية حيث أصبحت قيمة $R^2=(0.80)$ و قلت قيمة DW لتصبح (2.2)، و بقيت المعلمات الانحدارية منوية من الناحية الإحصائية بالإضافة لمعنوية الجزء الثابت هذه المرة.

و عند إدخال متغير وهمي (Dum90s) ليعكس التغير البنوي في القطاع الزراعي مع نهاية التسعينيات في النموذج (3) بالعمود الرابع بالجدول فإنه يلاحظ بعض التغير في المعلمات الانحدارية، كما و حدث تحسن في القوة التفسيرية للنموذج مع قيمة $R^2=(0.81)$ و ازدادت معلمة القطاع الزراعي إلى 0.20 مقارنة ب 0.19 في النموذج الأول.

كما و تظهر قيم فحص أف بالجدول معنوية مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في النمو الاقتصادي، و ذلك برغم ما لوحظ من انخفاض في مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

و جدول (3) يظهر نتائج تقدير معادلة التنمية:

جدول (3): معادلة انحدار التنمية

Results of Development OLS Regression Equation

Dependent variable, Δ gdppc

Explanatory Variables	OLS estimation	
	(1)	(2)
constant	0.0780 (0.0271) (0.2863)	0.1220 (0.0199) (0.6135)
Δ agrshr	(0.2781) (0.1160) (2.3978)*	0.3519 (0.1216) (2.8929) *
Δ indshr	(0.17468) (0.1288) (1.3557)	0.0943 (0.1233) (0.7650)
ar(1)	—	(0.3863-) (0.1500) (2.5744) *-
Diagnostic Statistics		
R_2	0.1338	0.2456
F Statistics	3.1672	4.134
Dw	2.663	2.0459
SE	0.1664	0.1595
N.o.B	44	43

و تظهر نتائج التقدير بجدول (3) أن القطاع الزراعي فقط بأثر معنوي على مؤشر التنمية ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في حين لا يؤثر القطاع الصناعي بشكل معنوي على نفس المؤشر. كما و يلاحظ أن 100% في النمو بمساهمة القطاع الزراعي تؤدي إلى 28 % في نمو الدخل الفردي في النموذج الأول من الجدول، الأمر الذي يعكس لحد ما أهمية القطاع الزراعي في التأثير على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وهذه النتيجة تتوافق مع الحالة الهندية كما ظهرت في أدبيات الدراسة فيما تقدم، و دلالتها من الناحية التنموية أن كل إنفاق من قبل الحكومة ينعكس ايجابيا على القطاع الزراعي سيؤدي بدوره إلى آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية و التنمية بشكل عام حيث يمس القطاع الزراعي شرائح أوسع بالمجتمع و من ها الشرائح الفقيرة بالريف.

و في ظل عدم معنوية النموذج ككل مع وجود الارتباط الذاتي فإن تقدير المعادلة مع اعتبار الارتباط الذاتي من خلال (1)ar في النموذج (2) أدى إلى تحسن ملحوظ في نتائج معادلة انحدار التنمية. و قد انعكس هذا التحسن في وجود قوة تفسيرية أفضل $R^2=0.24$ بدلا من $R^2=0.13$ و بمعنوية النموذج من خلال قيمة فحص أف (4.1) $F=$. كما و قد تحسنت مرونة مؤشر التنمية للنمو في مشاركة القطاع الزراعي حيث أن 100% في نمو القطاع الزراعي يؤدي على 35% في نمو الدخل للفرد ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي.

و في المحصلة تظهر نتائج المعادلة من خلال النموذج (2) أهمية كل من القطاعين الزراعي و الصناعي في التأثير على التنمية، و ذلك مع الأهمية المميزة للقطاع الزراعي.

وبأخذ نتائج التحليل المتقدمة معا فإنه يظهر أهمية و معنوية مشاركة القطاع الزراعي في كل من النمو الاقتصادي و التنمية مقارنة بأهمية و معنوية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي فقط. و مع ذلك فإن كلا قطاعي الإنتاج الزراعة و الصناعة هي محددات رئيسة للنمو الاقتصادي و التنمية.

سادساً: النتائج و التوصيات

يعتبر قطاعي الزراعة و الصناعة من أهم القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني. و مع استمرار التقلبات في ظروف هذا الاقتصاد و استمرار الآثار السلبية للاحتلال و في ظل انعدام أو ضعف السياسات الراعية لهذين القطاعين انخفضت مساهمتهما في النشاط الاقتصادي على نحو كبير لتصل مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 20% في العامين 2010- 2011 مقارنةً بما يزيد عن 40 % في عقدي السبعينيات و الثمانينيات و مطلع التسعينيات.

و تظهر الدراسة ألتائج الرئيسة الآتية:

-يظهر التحليل الوصفي لأهمية قطاعي الزراعة و الصناعة من حيث مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا واضحا عبر الزمن يعكس حجم المعوقات التي تواجه نموها.

-كما يظهر التحليل الوصفي أيضا ضعف مساهمة قطاعي الإنتاج الرئيسيين في استيعاب العمالة فقد انخفضت هذه النسبة من ما يزيد عن 60 % في منتصف السبعينيات إلى حوالي 21 % فقط في مطلع هذا العقد.

و باستخدام طريقة الانحدار العادية في التحليل القياسي لنموذج يربط بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كل على حدة و بين مساهمة قطاعي الإنتاج الزراعة و الصناعة في النشاط الاقتصادي تظهر الدراسة أهم النتائج الآتية:

- يؤثر القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي على نحو أكبر مقارنةً بالقطاع الزراعي مع أن كليهما يؤثران على نحو ايجابي و معنوي على هذا النمو.

-القطاع الزراعي يؤثر معنويا و ايجابيا على التنمية الاقتصادية بينما لا يؤثر القطاع الصناعي معنويا على التنمية الاقتصادية.

-بينما حوالي 80 % من التغيرات في النمو الاقتصادي تعزى لمساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة فإن 35 % فقط من التغيرات في التنمية الاقتصادية تعزى لمساهمة هذين القطاعين.

- تعتبر مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة محددات رئيسة لكل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية. و في ضوء هذه النتائج فإننا نوصي بإعمال عدد من السياسات تدفع بالقطاع الإنتاجي قدما تجاه تنمية فاعلة و متوازنة. وهذه السياسات تهدف الى زيادة الانتاجية بالقطاعين و بالتالي تنعكس على كل من النمو و التنمية بشكل عام.

أولاً: سياسات تتعلق بالقطاع الزراعي

-التخطيط و صياغة السياسة الزراعية، و ذلك بتعاون عدة جهات حكومية و اهلية

-ادارة الاراضي و استصلاحها و تشق الطرق الزراعية و مواجهة استنزاف و تشطي الاراضي الزراعية في ظل الزحف العمراني و قلة الاراضي الزراعية خاصة بفي قطاع غزة.

-المياه و الري و منها ادارة الابار الارتوازية و تجميع مياه الامطار و معالجة المياه.

-البنية التحتية و انعكاساتها على القطاع الزراعي و تشمل شبكات الطرق و الكهرباء و حفر الابار و غيرها.

-سياسات تتعلق بالمهارات الفنية و تعني تخفيض التكاليف و رفع الانتاجية وذلك من خلال:

--تحديد الوسائل الكفؤة في مكافحة الحشرات و استخدام التقنيات الملائمة في الحراثة و استخدام الاسمدة بالطرق الصحيحة و اكساب مهارات التقليم و بما يتعلق بمعالجة الزيت و التسويق.

--ادخال محاصيل الاعلاف و ادارة المراعي

--الحفاظ على الموارد المائية و استخدام تقنيات الري بكفاءة

--تعزيز الابحاث التطبيقية في مجالات عدة و منها حول استخدام الاسمدة و ادخال اصناف نباتية او سلالات حيوانية جديدة لتعزيز القطاع الزراعي

--تتعلق بالموارد البشرية

--التدريب على استخدام المبيدات باقل التكلفة و اقل المخاطر

--التدريب على تركيب و تشغيل تقنيات الري الحديثة

--التدريب على مهارات تتعلق بالتسويق خاصة النوعية و التبريد و التخزين و غيرها

--التعليم الزراعي بالمراحل الاساسية و المهنية و الجامعية

--الاهتمام بالطب البيطري خاصة في حالة قطالع غزة

ادخال تكنولوجيا الطعام و الصناعات الغذائية خاصة التي تستخدم الموارد المحلية

ثانيا: سياسات تتعلق بالقطاع الصناعي

--تعزيز القدرات الذاتية

من خلال قدرات التمويل المتاحة للاستثمار في مجال الصناعة و تعزيز التعليم المهني و الصناعي و التشبيك بين رجال الاعمال و الجامعات لتوجيه البحث العلمي لخدمة الصناعة

--توفير قدر من الحماية للصناعات المحلية باستخدام سياسات الدعم و السياسات التجارية الملائمة

--تعزيز دور الصناعات المشغلة للعماله الماهرة خاصة في مجال المعلومات و المرتبطة بالعالم الخارجي

اضافة لما تقدم فإن الدراسة توصي بتعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية من خلال اعداد جداول المدخلات المخرجات و ذلك لتقصي العلاقات التداخلية بينها.

المراجع

أولاً: العربية

--أبو جامع، جابر، (2008)، "دالة الإنتاج الزراعية الفلسطينية، 1980- 2003"، مجلة بحوث-المركز القومي للبحوث و جامعة فلسطين، العدد الثاني، 219- 239.

- أبو جامع، جابر، (2008)، " أداء الصناعة الفلسطينية: التحليل القياسي لدالة الإنتاج الصناعي-الفترة ما بين 1994-2000"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- ب (العلوم الإنسانية)، 22 (6)، 1779-1802.
- أبو الشكر، عبد الفتاح، (1990)، "أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، صامد الاقتصادي، (81)، 70-87.
- عبد الرازق، عمر. و مكحول، باسم، (1989)، "سوق المشروبات الخفيفة في الضفة الغربية"، مجلة الجامعة الإسلامية، 1(4)، 202-227 .
- عكاشة، محمود. و أبو ظريفة، سامي، (1992)، " محددات و آفاق التصنيع في قطاع غزة، دراسة ميدانية"، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين.
- مكحول، باسم، (2003)، " دور قطاع الصناعة الفلسطيني في العمالة باستخدام الاقتصاد القياسي " مجلة الجامعة الإسلامية، 11 (2)، 26-42 .
- نوفل، أسامه، (2001)، " القطاع الصناعي الفلسطيني، تحليل المؤشرات الصناعية لعامي 1994 و 2000"، مجلة التخطيط الفلسطيني، 26-42.

1-Dicky, D.A. and Rossana. R. J. (1994), "Cointegrated time series: A Guide to Estimation and Hypothesis Testing", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 56(3), 325-352.

2-Gujarati, D.N. (1995), Basic Econometrics, Third Edition, McGraw.Hill,Inc.

3-Lilien, D.M. (1998), "EViews Version 3.1, User Guide, Quantitative Micro software", Irvine, California.

4-Mansur Aisha, (2012)," Impact of Post Oslo Aid Intervention in The Palestinian Agriculture Sector", Thesis Submitted in International Cooperation Development (MICAD), Bethlehem university.

5-Naser, M. (2002), "The role of Industrial Sector in Palestinian Economic Development", Palestine Economic Research Institute(MAS), Ramallah, Palestine.

6-Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Various Issues, Rammallah-West Bank.

7-Sahoo, K. and Sethi, N. (2012), "Investigating The Impact of Agriculture and Industrial sector on economic Growth of India, International Journal of Sustainable Development", 05:05,11-22.

8-Umaru, A. and Zubairu A. A., (2012), "An Empirical Analysis of Contribution of Agriculture and Petroleum Sector to The Growth and Development of Nigerian Economy from 1960-2010". International J. Soc.Sci & Education, (2). 4, 758-760.

9-UNCTAD,(1993), "The Agriculture Sector of The West Bank and The Gaza Strip", UNCTAD/DSD/SEU/Misc.S.

10-UNCTAD, (1996), " Prospects for Sustained development of The Palestinian Economy: Strategies and Policies for reconstruction and Development", UNCTAD/ECDC/SEU/12.

11-Wang Xuezheng, (2010), "The Relationship between Economic Growth and Agriculture Growth, The Case of China", E-Business and E-Government(ICEE) International Conference, Pages, 5315-5318.

12-World Bank, (1993), "Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace, Vol.2, Washington DC.

الملاحق:

أ-

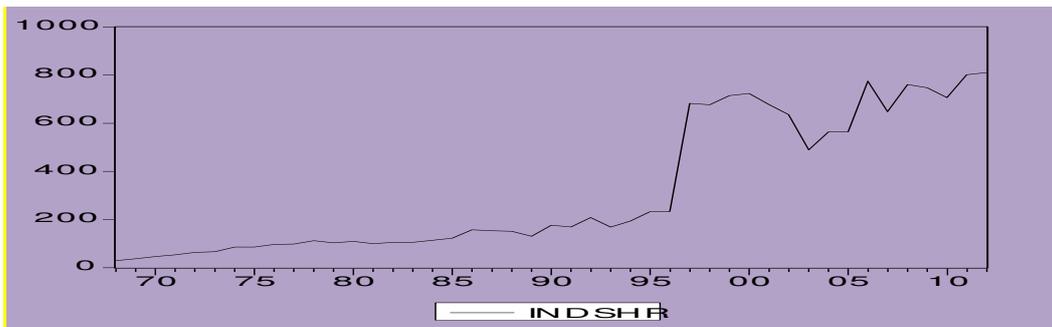
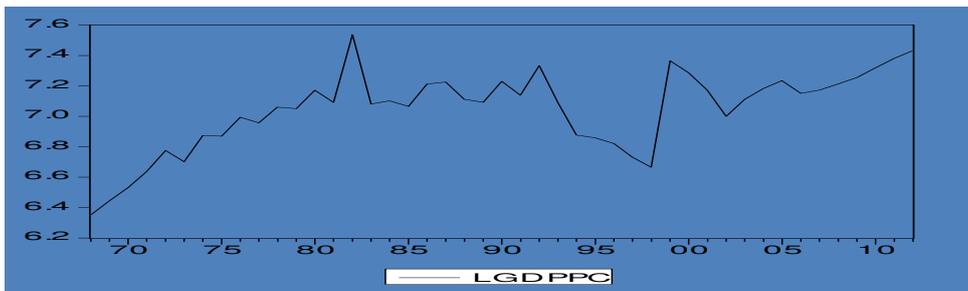
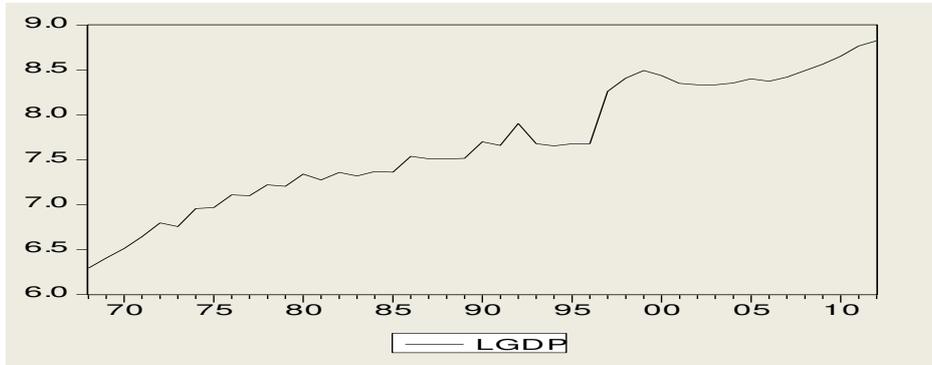


Figure (1): The behavior of variables gdp, gdppc, agrshr, indshr (Log-Level), 1968-2012

-ب-

فحصوات ديكي فولار جذر الوحدة للاستقرار

ADF unit root Tests Statistics for Annual Data (Estimated Period: 1968-2012)

Variables	Log Level	
	Constant	Constant +Trend
gdp	-1.0584	-3.1258**
gdppc	-2.6909	-2.9266
agrshr	-2.1696	-2.1407
indshr	-1.2761	-2.2265
	First Difference	
	Constant	Constant +Trend
gdp	-3.8609*	-3.8112**
gdppc	-5.3607*	-5.3208*
agrshr	-4.7137*	-4.95773*
indshr	-3.7307*	-3.6860**

